إعادة هيكلة الدعم قد يشمل المشافي والجامعات

«مجانية التعليم والصحة» مثار جدل.. وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: المشافي تصبح مأجورة لشريحة ومأجورة جزئياً لشريحة أخرى

رئيس جامعة دمشق:

١٣ مليون دولار فقط موازنة جامعة دمشق بينما جامعة القاهرة ٥٠٠ مليون

رئيسة اتحاد الطلبة:

استمرار الحكومة بدعم التعليم بالآلية الحالية هو «انتحار» ولا يمكن قيامها بالدور «الأبوي» نفسه كما قبل الحرب؟!

| فادي بك الشريف

كشف وزير التعليم العالي بسام إبراهيم أنه تم حسم قرار تطبيق اختبارات معيارية «امتحان مؤتمت» للقبول في كليتي الإعلام والعلوم السياسية اعتباراً من مفاضلة العام الدراسي القادم، وذلك بهدف تحسين مدخلات الجامعات وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المتقدمين واختيار الأفضل، حتى يصار بشكل تدريجي إلى تطوير سياسة القبول الجامعي والتركيز على الاختصاصات النوعية المرتبطة بحاجة سوق العمل.

وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش ورشة العمل التي أقيمت أمس في قاعة رضا سعيد بجامعة دمشق تحت عنوان «التعليم العالي نحو مقاربة موضوعية للواقع والمستقبل»، أكد إبراهيم ضرورة التفكير حالياً بوجود معايير إضافية للقبول الجامعي، إضافة إلى معدل الثانوية، ناهيك عن وجود بعض الشروط المرتبطة بالحد الأدنى للغة العربية والأجنبية، عدا ذلك هناك كليات تأخذ الموهبة في الاعتبار للقبول فيها مثل الهندسة المعمارية التي يطبق فيها اختبار يدل على الموهبة وأيضاً كلية الفنون الجميلة والتربية الرياضية والتربية الموسيقية، وللراغبين بالتقدم إلى أقسام اللغتين الإنكليزية والفرنسية.

مجانية التعليم

وحول سؤال «الوطن» فيما يخص «مجانية التعليم»، أوضح الوزير استمرار الحكومة بدعم قطاع التعليم العالي، مضيفاً: من الممكن أن تحدث زيادة على رسوم التعليم الموازي والطلبة العرب والأجانب وبشكل تدريجي بهدف دعم الموارد الذاتية للجامعة وبنيتها التحتية ووسائل التعليم والتجهيزات والكوادر التدريسية، كاشفاً عن وجود دراسة حول موضوع الرسوم الجامعية بعد انتهاء امتحانات الشهادة الثانوية.

وأوضح أن هناك ضرورة للتفكير بدعم المشافي الجامعية، إضافة إلى الدعم الحكومي المقدم لها الآن، كاشفاً عن وجود مقترح ودراسة بتقسيم أجور المشافي «الأسرة» إلى ثلاث شرائح، الأولى شبه مجانية بنسبة ٤٠ بالمئة، والثانية مأجورة نسبياً، والثالثة مأجورة بشكل كامل، مبيناً أن الشريحة العليا لا تتجاوز ٣٠ بالمئة من أسعار المشافي في القطاع الخاص سواء بالتحاليل والصور الشعاعية أو العمليات الجراحية والعنايات وغير ذلك، انطلاقاً من استمرار دعم الحكومة للقطاع الصحي، وقال الوزير: «تدعم الحكومة مختلف القطاعات ومنها القطاعان التعليمي والصحي، علماً أن النفقات في الموازنة العامة في الدولة أصبحت أكبر من الإيرادات بكثير والتي انخفضت لتأثيرات الحرب على سورية، وبالتالي يجب التفكير بسياسة التعليم العالي بوجهة نظر جديدة تركز على تأمين موارد ذاتية ودعم للجامعات من خلال التشاركية مع القطاع الخاص، والاستثمار في بعض المنشآت، والتفكير بالبحث العلمي التنموي.

بالأرقام

وخلال عرض مفصل لرئيس جامعة دمشق محمد أسامة الجبان بين أن ارتفاع أعداد الطلاب في المرحلة الثانوية بما يفوق ٢٤ ألف طالب يشكل ضغطاً كبيراً على التعليم، مؤكداً أن عدد الطلاب المستجدين في عام ٢٠١٥ وصل إلى ٣٧ ألفاً في جامعة دمشق بسبب استضافة عدد كبير من الجامعات «حلب والفرات»، ليتقلص الرقم إلى ٢٣ ألفاً خلال عام ٢٠١٨، وعاد الرقم ليزداد بسبب ازدياد أعداد الناجحين في الثانوية لما يفوق الـ٥٢ ألف طالب.

وعن نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي، قال الجبان: النسبة العالمية المقبولة المتعارف عليها هي ٦ بالمئة لتكون نسبة جيدة، مضيفاً: إن الإنفاق من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠ بنسبة تراوحت بين ٣,٨ و٦,٢ بالمئة، لتنخفض النسبة إلى ١,٩ بالمئة خلال عام ٢٠١٩ نتيجة الظروف الصعبة وتركيز الدعم على قطاعات أخرى.

وأضاف: إن موازنة جامعة دمشق وفقاً للأرقام الرائجة في السوق بلغت ١٤٣ مليون دولار في ٢٠٠٩ وازدادت خلال عام ٢٠١٠ إلى ١٥٣ مليون دولار، معتبراً أن الرقم جيد، ولكن انخفضت خلال عام ٢٠١١ إلى ٧٢ مليون دولار حتى وصلنا إلى ١٣ مليون دولار خلال ٢٠٢٤ من ضمنها ٥ ملايين دولار تصرف كرواتب للكادر الأكاديمي والإداري، وتبقى ٤٠ بالمئة، والثانية مأجورة نسبياً، والثالثة مأجورة بشكل كامل، مبيناً أن الشريحة العليا لا تتجاوز ٣٠ بالمئة من أسعار المشافي في القطاع الخاص سواء بالتحاليل والصور الشعاعية أو العمليات الجراحية والعنايات وغير ذلك، انطلاقاً من استمرار دعم الحكومة للقطاع الصحي، وقال الوزير: «تدعم الحكومة مختلف القطاعات ومنها القطاعان التعليمي والصحي، علماً أن النفقات في الموازنة العامة في الدولة أصبحت أكبر من الإيرادات بكثير والتي انخفضت لتأثيرات الحرب على سورية، وبالتالي يجب التفكير بسياسة التعليم العالي بوجهة نظر جديدة تركز على تأمين موارد ذاتية ودعم للجامعات من خلال التشاركية مع القطاع الخاص، والاستثمار في بعض المنشآت، والتفكير بالبحث العلمي التنموي.

وفي مقارنة مع عدد الجامعات العربية، قال الجبان: إن ميزانية جامعة القاهرة لعام ٢٠٢٣ بلغت ٥٠٠ مليون دولار، وميزانية إحدى الجامعات السعودية ٣ مليارات دولار، مؤكداً أن الجامعات السورية رغم الظروف الصعبة وضعف التمويل فإنها قادرة على الاستمرار بالعملية التدريسية، كما أن هناك إنجازاً علمياً مميزاً.

وفيما يخص حصة الطالب في جامعة دمشق من الموازنة العامة، أكد الجبان أن الرقم وصل إلى ٨ آلاف دولار خلال ٢٠١٠، وانخفض إلى ٥٠٠ دولار فقط خلال العام الحالي مقارنة مع أرقام عدد من الدول والتي يصل أقلها إلى ١٥ ألف دولار في ألمانيا واليابان على سبيل المثال.

وتابع رئيس الجامعة: ازدادت نسبة الموجودين في سوق العمل (التعليم الجامعي) من ٧ بالمئة إلى ١٣ بالمئة، متسائلاً: هل يعملون فعلاً باختصاصهم الذي تخرجوا فيه؟، مشيراً إلى أن معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي يصل إلى ٢٢ بالمئة وهو رقم منخفض يعكس وجود تسرب بوجود طلاب قبلوا في الجامعات والمعاهد ولكن لم يلتحقوا، مع ضرورة لحظ عدد الخريجين.

ولفت الجبان إلى أن هجرة الكفاءات أثرت سلباً، مبيناً أن انخفاض الكادر التدريسي من ٣٥٠٠ عضو هيئة تدريسية إلى ١٤٠٠ عضو هو أمر مخيف، وبعض الكليات كان فيها ٢٠٠ عضو هيئة وأصبحوا ٢٨ عضواً، ولكن هناك إجراءات متخذة والجامعة بصدد الإعلان عن مسابقات، ناهيك عن الإيفادات إلى الدول الصديقة وعودة جزء منها.

وكشف رئيس الجامعة أن الشهادات السورية التي تم قبول تعديلها عالمياً في دول الخليج وأوروبا تقدر بحوالي ٣٥ ألف شهادة، من بينها ٣١٨٠ كفاءة أكاديمية وتحصيلاً علمياً، ما يعبر عن هجرة واسعة كبيرة خلال هذه الفترة للكفاءات وتم تعديل شهادتها في بلدان الاغتراب.

وأشار الجبان إلى ضرورة دعم التعليم العالي عبر المجتمع المحلي والدولي، والأكاديميين والطلاب، وأصحاب المصلحة، مضيفاً: بدأنا نشهد عودة جامعات أوروبية لتوقيع اتفاقات مع الجامعة، واستفادة الطلاب من المنح والتبادل الطلابي الأكاديمي، ولكن الخطوات لا تزال خجولة.

دعم التعليم ولكن؟

بدورها رئيسة الاتحاد الوطني لطلبة سورية دارين سليمان أكدت أن لا خلاف على أن التعليم حق لكل مواطن وهو أمر كفله الدستور، ولكن هل اليوم هناك رضا عن مخرجات التعليم العالي؟، مضيفة: إذا اتفقنا على عدم الرضا على المخرجات فإن سياسات التعليم العالي عبر وجود تراكمات هي السبب وبحاجة إلى مراجعة.

وقالت: نحن كاتحاد طلبة مع الدعم للطلاب وخاصة في الظروف الراهنة، ولكن هل باستطاعة الحكومة السورية الاستمرار بالدعم بالشكل الحالي والآليات المترافقة له ضمن موارد مالية وبشرية أقل وهي بتناقص؟، مضيفة: «أنا أراه انتحاراً واعذروني على قساوة الكلمة»، مؤكدة عدم وجود رضا من الطلاب.

مضيفة: لا يمكن للحكومة الاستمرار بالدور الأبوي السابق نفسه كما قبل الحرب، ما يتطلب تغيير آلية التعليم وسياسية الاستيعاب، نحن بحاجة إلى أفكار تعيد توظيف هذا الدعم بما يحقق العدالة الاجتماعية وما يتماشى مع موارد الدولة المتناقصة وفي الوقت ذاته أحقق الغاية المرجوة من الدعم، حتى لا ندور في حلقة مفرغة لا منتج لها.

هذا وتم التطرق خلال الورشة إلى الصعوبات والتحديات الراهنة بدءاً من القبول الجامعي إلى وسائل التعليم التقاني وواقع المخابر والتجهيزات وواقع البناء، والأهم واقع الكوادر التدريسية والتعليمية والمخبرية، إضافة إلى تحليل واقع البحث العلمي، والتعليم التقاني ودوره في خدمة المجتمع، كما تم التطرق أيضاً إلى نوعية وجودة الخريج الجامعي الذي يثبت كفاءته وجدارته على المستويين الإقليمي والدولي رغم الظروف الصعبة والحصار الاقتصادي، كما تم التطرق إلى تقديم المنح الدراسية في عدد من الكليات.

طروحات

رئيس جامعة دمشق الأسبق الذي أدار الورشة وائل معلا أكد وجود عدد من التحديات ترتبط بتوفير فرص الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي لجميع من هم مؤهلون له وتمويل مستلزمات وخدمات هذا التعليم، مقترحاً ترشيد مجانية التعليم وإتاحتها لمستحقيها من ذوي الدخل المحدود، والعمل على أن يساهم الطلاب وأسرهم من ذوي الدخل الجيد في تحمل تكاليف التعليم العالي أو جزء منه، بغرض المساهمة في تأمين زيادة الموارد المخصصة لرفع جودة الخدمات التعليمية.

وقال عميد كلية العلوم السياسية محمد حسون: هناك عدد من الكفاءات والمخرجات ليست كما ينبغي للدخول في سوق العمل سواء المحلي أو الخارجي، ما يتطلب وضع سياسات ورؤى لتطوير التعليم، مشيراً إلى أن المادة العلمية والمناهج بحاجة دائماً إلى تطوير وتحديث.

وتساءلت عميد كلية الصيدلة بجامعة دمشق لما يوسف: كم تأخرنا في عقد هذه الورشة في مواجهة الذات ووضع مرآة حقيقية غير تجميلية؟ مضيفة: إن هناك خسائر كبيرة طالت قطاع التعليمي والمنحنى البياني في تدن وما نفعله حالياً هو وضع مكابح.

وقالت: هناك أسر بمختلف المستويات الاقتصادية مستعدة لوضع أبنائها قبل المرحلة الجامعية ضمن مدارس خاصة أقساطها عشرات الملايين، ومن ثم نحن الآن ندافع عن مجانية التعليم من دون انتقائية لمن يستحق الدعم في التعليم العالي، معتبرة أن المجانية حالياً هي هدر كبير للطاقات والأموال، مطالبة بأن تكون هناك مرجعية للأرقام حتى تكون أكثر قدرة على بناء القرارات الصحيحة.

- إبراهيم: القبول الجامعي لن يكون فقط على علامات الثانوية
- معلا: اقتراح بأن تكون مجانية التعليم لذوي الدخل المحدود فقط
- يوسف: مجانية التعليم حالياً هدر كبير للطاقات والأموال
- ٣٥ ألف شهادة سورية تمت معادلتها في بلدان الاغتراب
- انخفاض الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي دون ٢ بالمئة و أساتذة الجامعة من ٣٥٠٠ إلى ١٤٠٠ مدرس

يتم العمل بواقع الفرع نحو الأفضل بما يناسب سمعة المؤسسة

المهندس أجود مدير فرع مؤسسة الإسكان العسكرية بحمص لـ«الوطن»: ينفذ الفرع العديد من المشاريع الحيوية لجهات عدة في الدولة

العمل على تدريب وتأهيل الكوادر وتأمين المواد الأولية ومتطلبات العمل

| محمود شاهين

على المساحة السورية تمتد أنشطة مؤسسة الإسكان العسكرية منذ تأسيسها، ولتكون فاعلة، فقد أنشئت الفروع لها في المحافظات، وكانت هذه الفروع ذات نشاط وفعالية، ومن فروع مؤسسة الإسكان العسكرية المهمة، الفرع رقم /١/ في حمص، الذي يتولى العمل في المحافظة وخارجها بما ملك من أدوات ومعامل، وما أوكل له من الإدارة العامة من مهام.

«الوطن» التقت المهندس أجود محمد زاهر مدير الفرع /١/ في حمص، والذي حدثنا عن أنشطة الفرع ومهامه التي أنجزها، والخطط المستقبلية الموضوعة ليتم العمل عليها وتنفيذها.

الإحداث والمهام

تحدث المهندس زاهر عن إحداث هذا الفرع والمهام الملقاة على عاتقه:

أحدث الفرع /١/ حمص بموجب مرسوم إحداث مؤسسة الإسكان العسكرية رقم /١٢/ تاريخ ١٩٧٥/٢/١٤ ولعب دوراً كبيراً في تأمين السكن لشرائح واسعة من المواطنين من خلال مشاريع الضواحي السكنية والفيلات في حمص وتدمر ومصياف كما ساهم بقطاع التعليم من خلال بناء الكليات في جامعة البعث وعدد كبير من المدارس على مستوى المحافظة ودخل في مشاريع حيوية مثل خطوط النفط والغاز وكان له الدور الأكبر برفد ومؤازرة القوات المسلحة عن طريق تأمين الغرف مسبقة الصنع للحواجز والنقاط العسكرية وتنفيذ المشاريع العسكرية بمختلف القطاعات والمواقع.

أما عن المعامل التابعة للفرع وطاقتها التشغيلية فقد تحدث مدير الفرع:

إضافة إلى وجود المعامل الفاعلة والنوعية في الفرع التي كان ومازال لها دور كبير برفد القطاع العام والخاص والسوق المحلية بكل احتياجاته من المواد المنتجة في هذه المعامل.

إضافة إلى تشغيل اليد العاملة ضمن المحافظة عدد العمال ١٨٠٠ عامل وإكسابهم المهارة والخبرة من خلال تنفيذ الأعمال المطلوبة في المعامل والمشاريع.

أهم المشاريع التي ينفذها الفرع:

وعن المشاريع التي يقوم الفرع بتنفيذها فقد قال المهندس أجود:

ينفذ الفرع حالياً وبتوجيه ومتابعة من الإدارة العديد من المشاريع الحيوية ولمختلف جهات الدولة ضمن محافظة حمص ويحقق من خلالها الجودة العالية بالتنفيذ إضافة إلى الإتقان بالعمل وتحقيق شروط السلامة والأمان حيث جميع الأبنية المنفذة مقاومة للزلازل وتحقق اشتراطات الكود العربي السوري ولم تتأثر بالزلزال السابق الذي مر على البلد وتم تفعيل هذه المشاريع خلال الفترة السابقة من خلال التواصل مع الجهات صاحبة المشروع وتأمين جميع متطلبات العمل فيها مما حقق إنجاز عالياً فيها وبرعية جيدة للفرع:

اسم المشروع	الجهة صاحبة المشروع
مشروع الضاحية العمالية /قطينة	المؤسسة العامة للاسكان
مشروع التبادل طريق الشام	جامعة البعث
مبنى الأنشطة الطلابية	
مشروع كلية المعلوماتية	
مبنى قسم شرطة البياضة	قيادة شرطة محافظة حمص
مبنى الأمن السياسي بالرستن	
مجمع مخافر الرستن	
ضاحية مصياف	فرع الإسكان/٣٠/
ضاحية الزهراء الجديدة	
توسع ضاحية الأسد	
المجمع التنموي بربلة	وزارة التجارة الداخلية
عقد صيانات مدنية	مصفاة حمص
عقد صيانات ميكانيكية	
مطار التيفور	القوى الجوية
مطار الشعيرات	
الكلية الحربية	إدارة الأشغال العسكرية

أهم المعامل في الفرع:

الفرع يتبع له مجموعة من المعامل التي ترفع مستوى الأداء فيه، وتجعله منافساً في الإنجاز والتكاليف..

تولي إدارة الفرع بتوجيه ومتابعة من الإدارة الاهتمام الكبير بالعمل الصناعي وتسعى بشكل دائم لاستمرار العمل في المعامل الموجودة عن طريق تدريب وتأهيل الكوادر وتأمين المواد الأولية ومتطلبات العمل، حيث يوجد في الفرع العديد من المعامل النوعية التي تقدم المواد المنتجة بأعلى المواصفات وتخدم جميع القطاعات العامة والخاصة وتحقق ريعية عالية للمؤسسة وتسهم برفد السوق المحلية باحتياجاتها من هذه المنتجات، حيث سعينا خلال الفترة السابقة لمنافسة السوق بالسعر إضافة إلى الجودة والنوعية، علاوة على ذلك وجود المعامل ذات الإنتاج النوعي غير المتوفر بالسوق بكثرة الصوف الصخري والقرميد ومن أهم هذه المعامل:

اسم المعمل	المواد المنتجة
معمل القرميد	قرميد أسطحة/ قرميد حراري/ بلوك قرميدي
معمل المعاجين	دهانات بأنواعها / ميلي مور
معمل الصوف الصخري	صوف بازلتي فرشات/خط إنتاج غرف معدنية معزولة
معمل مسبق الصنع	غرف بيتونية مسبقة الصنع بقياسات مختلفة/ هنكارات مسبقة الصنع
معمل القساطل	قساطل بيتونية بقياسات مختلفة
مجابل الفرع	بيتون بمختلف العيارات
الكسارات	الحصويات بمختلف الأقطار
معمل قص الحجر	رخام مصيافي / بازلت
معمل الأنترلوك	بلاط الأنترلوك/الأطاريف
معمل المخامل	شوادر/بدلات عمل
معمل الموبيليا	تنفيذ موبيليا خشبية حسب الطلب
معمل المنجور	منجورخشبي + منجور معدني + ألمنيوم حسب الطلب
معمل البلوك	بلوك بمختلف القياسات والأنواع بلوك مفرغ عازل بمختلف القياسات والأنواع

زيادة واقع الإنتاج عن الخطة كان بنسبة ٢٩١ بالمئة

الخطة والإنجاز:

وحين سألناه عن الذي تم إنجازه من الخطة بيّن مدير الفرع ما تم إنجازه بالأرقام:

تم وضع خطة إنجاز للفرع للعام ٢٠٢٣ بقيمة إجمالية ١٥٩٥٠٠٠٠٠٠ ل.س وبلغ إجمالي المنفذ ٤٦٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.س

بواقع زيادة ٢٩١ بالمئة بالإنجاز

وبربح صاف ٤٤٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.س

وذلك من واقع ميزانية الفرع المسلمة مما يعكس حجم العمل في المشاريع والمعامل التابعة للفرع حيث كان لقرار الدمج بين الفرعين الصناعي ١٢٢ والإنشائي ١ الأثر الواضح في تكامل الإنتاج وزيادة الإيراد وضغط مختلف النفقات وبالتالي تحقيق نسبة الربح العالية للفرع.

بالنسبة للعام ٢٠٢٤ تم وضع خطة بقيمة ٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.س ويجري العمل بشكل حثيث على مختلف الجبهات الإنشائية والصناعية للنهوض بواقع الفرع دائماً نحو الأفضل ما يناسب سمعة الفرع والمؤسسة.

ويتابع الفرع /١/ من مؤسسة الإسكان العسكرية في مدينة حمص عمله من أجل رفد الحركة النهضوية في الميادين التي يعمل فيها، ليكون دعامة من دعامات الإعمار في سورية بعد هذا العمر من الخبرة والتجربة والإمكانات.